مركز حمورابي

# تجنب الصراع مع المحكمة الجنائية الدولية

# تجنب الصراع مع المحكمة الجنائية الدولية

## يمكن لأمريكا مساعدة إسرائيل دون مهاجمة المحكمة

**أونا أ. هاثاواي**
**ترجمة: صفا مهدي**

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

**1** حزيران **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

لعدة أسابيع، استهدف المسؤولون الحكوميون الإسرائيليون المحكمة الجنائية الدولية، متوقعين إصدار أوامر بالقبض على القادة الإسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وقد تبين الآن أنهم كانوا على حق في قلقهم. في 20 مايو، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان أنه قدم طلبات لإصدار أوامر بالقبض على ثلاثة من قادة حماس، من بينهم رئيس الحركة يحيى السنوار، بالإضافة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت. ويتهم خان قادة حماس بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية نتيجة لهجومهم على إسرائيل في 7 أكتوبر، وتشمل الاتهامات الموجهة لإسرائيل استخدام التجويع كسلاح ومنع المساعدات الإنسانية عن السكان المدنيين في غزة. والآن يجب على الدائرة التمهيدية للمحكمة أن تقرر ما إذا كانت ستصدر أوامر الاعتقال، وهو قرار قد يستغرق عدة أشهر للنظر فيه.

أعلنت إسرائيل بوضوح عن نيتها مهاجمة المحكمة الجنائية الدولية بدلاً من التعاون معها. ويدعو العديد من الأطراف إلى انضمام الولايات المتحدة إلى الإسرائيليين في هذا المسعى. بالفعل، وقع 12 سيناتورًا جمهوريًا في وقت سابق من هذا الشهر على رسالة تعهدوا فيها بالانتقام من المحكمة إذا استمرت القضايا. وهددوا بقولهم: "استهداف إسرائيل سيؤدي إلى استهدافكم"، ملمحين إلى فرض عقوبات على موظفي المحكمة الجنائية الدولية وشركائهم، وحتى أفراد عائلاتهم. ندد الرئيس الأمريكي جو بايدن بقرار المحكمة الجنائية الدولية بملاحقة القادة الإسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب، واصفًا طلب إصدار أوامر الاعتقال بأنه "مشين". كما أخبر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في 21 مايو أن الإدارة ستنظر في مقترحات الجمهوريين للانتقام من المحكمة و"ستتخذ الخطوات المناسبة بناءً على ذلك".

مهاجمة المحكمة الجنائية الدولية ليست الطريقة الصحيحة للرد. لم تُشِر إدارة بايدن إلى أن الاتهامات لا أساس لها، ولا يمكنها ذلك. فالإدارة انتقدت بشدة على مدار أشهر فشل حكومة نتنياهو في السماح بدخول مساعدات كافية إلى غزة. في وقت سابق من هذا الشهر، أصدرت الإدارة تقريرًا خلص إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي "استهدف العاملين في المجال الإنساني والمنشآت"، وأن "العديد من" التقارير الموثوقة " أثارت تساؤلات حول امتثال إسرائيل لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الإنساني الدولي وأفضل الممارسات للتخفيف من أضرار المدنيين".

إن معاقبة المحكمة ومسؤوليها سترسل رسالة واضحة مفادها أن التزام الولايات المتحدة بالعدالة الدولية ليس مبدئيًا بل سياسي بحت. بدلاً من ذلك، يجب على إدارة بايدن أن تعمل مع إسرائيل للاستفادة من الطريقة الوحيدة المؤكدة لعرقلة الإجراءات ضد المسؤولين الإسرائيليين، مع السماح بالمضي قدمًا في القضايا المرفوعة ضد قادة حماس: تشجيع إسرائيل على إجراء تحقيق حقيقي في أفعالها في غزة.

## حالةً تلو الأخرى

يبدو من الواضح أن يثار الشك حول ما إذا كان للمحكمة اختصاص حتى على قادة حماس ومسؤولي الحكومة الإسرائيلية. إسرائيل ليست طرفًا في ميثاق روما، الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، كانت "دولة فلسطين" طرفًا في المحكمة منذ التوقيع على ميثاق روما في عام ٢٠١٥. وفي تقريبًا نفس الوقت، قدمت إعلانًا يقبل الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية "في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية." استنادًا إلى هذا الإعلان، أعلنت المدعية العامة السابقة فاتو بنسودا أنها فتحت "فحصًا أوليًا" في الوضع في فلسطين، وفي ديسمبر ٢٠١٩ طلبت قرارًا لتوضيح نطاق الاختصاص الترابي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي عام ٢٠٢١، قررت الدائرة التمهيدية أن "اختصاص المحكمة يمتد إلى قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية."

في ذلك الوقت، عارضت الولايات المتحدة قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوسيع نطاق اختصاصها ليشمل تلك الأماكن. وجاء في القرار أن "الفلسطينيين غير مؤهلين لأن يكونوا دولة ذات سيادة، وبالتالي، ليسوا مؤهلين للحصول على العضوية كدولة، أو المشاركة كدولة، أو تفويض السلطة القضائية إلى المحكمة الجنائية الدولية". ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ليست طرفًا في نظام روما الأساسي، مما يحد من تأثيرها على كيفية عمل المحكمة الجنائية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الولايات المتحدة وإسرائيل لا تعترفان بفلسطين كدولة، إلا أن أكثر من 140 دولة أخرى تعترف بذلك، بما في ذلك إسبانيا والنرويج وأيرلندا اعتبارًا من هذا الأسبوع. وفي وقت سابق من هذا الشهر، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 143 صوتًا مقابل تسعة لصالح قرار يمنح "حقوقًا وامتيازات" جديدة لـ "دولة فلسطين" في الأمم المتحدة، ويمنح وفدها جميع الحقوق تقريبًا باستثناء حق التصويت، وهو امتياز لا يمكن أن يمنحه إلا مجلس الأمن.

حيث تتمتع الولايات المتحدة بحق النقض. وكانت الولايات المتحدة إحدى الدول التسع، إلى جانب إسرائيل، التي صوتت ضد القرار. وبعد إعلان خان، أكد بلينكن وجهة النظر الأمريكية بأن المحكمة الجنائية الدولية ليس لها اختصاص على "هذه المسألة".

بالنسبة لإسرائيل، الاتهامات تتضمن اتهامها باستخدام المجاعة كسلاح في الحرب وحرمان سكان غزة من تلقي المساعدة الإنسانية. بيان خان يوضح أن إسرائيل حرمت بشكل متعمد ومنهجي السكان المدنيين في غزة من الأشياء الضرورية لبقائهم. يستند البيان إلى تحذير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قبل شهرين، الذي أكد أن 1.1 مليون شخص في غزة يواجهون جوعًا كارثيًا، وهو أكبر عدد مسجل على الإطلاق، نتيجة لـ"كارثة من صنع الإنسان بالكامل". منذ ذلك الحين، أفادت مديرة برنامج الغذاء العالمي سيندي ماكين بأن "المجاعة الكاملة" مستمرة في شمال غزة. وفي منتصف أبريل، أشارت سامانثا باور، مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى أنه من "المصداقية" تقييم حدوث المجاعة في أجزاء من غزة. رغم التحركات المتكررة من قبل الولايات المتحدة للضغط على نتنياهو لزيادة تدفق المساعدات إلى غزة، إلا أنها لم تحقق النجاح المطلوب بشكل كبير.

من المرجح أن يركز خان على التجويع وتقييد المساعدات لسبب بسيط وهو أن هذه الجرائم هي الأسهل في إثباتها. في الواقع، في 9 أكتوبر، أدلى غالانت بتصريح اعتبره البعض بمثابة اعتراف بتلك الأفعال التي اتهمها خان. وأعلن غالانت: "لقد أمرت بفرض حصار كامل على قطاع غزة. لن يكون هناك كهرباء ولا طعام ولا وقود، كل شيء مغلق. نحن نقاتل حيوانات بشرية، ونتصرف على هذا الأساس".

إن طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليس المرة الأولى التي يتم فيها توجيه هذه الادعاءات ضد إسرائيل منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول. وفي 19 مارس/آذار، قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، إن سياسات إسرائيل في تقييد تدفق المساعدات إلى غزة قد ترقى إلى مستوى التهديد. جريمة حرب. وفي الشهر نفسه، أصدرت منظمة أوكسفام، وهي منظمة غير حكومية تركز على التخفيف من حدة الفقر العالمي، بيانا مفاده أن إسرائيل "تستخدم المجاعة كسلاح حرب منذ أكثر من خمسة أشهر".

على الرغم من أن قرار السعي لاعتقال نتنياهو وجالانت يحظى بأكبر قدر من الاهتمام، فمن المهم ملاحظة أن خان يسعى أيضًا للحصول على أوامر توقيف لكبار مسؤولي حماس. يركز هذا الطلب على هجوم حماس في 7 أكتوبر ومعاملة الرهائن المحتجزين في ذلك اليوم، والذين لا يزال الكثير منهم محتجزين ومعاملين في غزة. يدعي خان ارتكاب العديد من جرائم الحرب ضد الرهائن المحتجزين في غزة، بما في ذلك الاغتصاب وأعمال العنف الجنسي الأخرى والتعذيب والأعمال اللاإنسانية الأخرى والمعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الشخصية. يُعتقد أن كل من يحيى السنوار ومحمد ضيف، القائد العام للجناح العسكري لحماس، يعيشان في غزة، بينما إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحماس، يعيش في الدوحة، قطر. قطر ليست طرفًا في المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي ليست ملزمة بتسليمه، لكن طلب خان إصدار مذكرة توقيف من المرجح أن يزيد الضغط الذي تواجهه قطر من الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية لتسليمه للمحاكمة.

## محكمة الملاذ الأخير

حتى الآن، توجد فقط طلبات لإصدار أوامر اعتقال. لا يزال من الممكن أن ترفض الدائرة التمهيدية هذه الطلبات. ومع ذلك، نظرًا للحساسية السياسية للقضية، فمن شبه المؤكد أن خان قد حصر هذا الطلب الأولي في الأوامر التي يعتقد أنه سينجح في الحصول عليها. ومن المرجح أن يكون محقًا في ذلك. لجنة من خبراء القانون الدولي البارزين، التي شكلها خان لمراجعة الطلبات والمواد الداعمة لها - والتي لم يتم الإفراج عنها علنًا بعد - خلصت إلى أن المواد "تُظهر أسسًا معقولة للاعتقاد بأن المحكمة لديها اختصاص على الجرائم المذكورة في طلبات أوامر الاعتقال، وأن هذه الجرائم قد ارتكبت وأن المشتبه بهم مسؤولون عنها".

لا يزال لدى إسرائيل وسيلة مؤكدة لعرقلة القضايا المرفوعة ضد نتنياهو وجالانت: التحقيق فيهما ومحاكمتهما بنفسها إذا لزم الأمر. يوضح نظام روما الأساسي أن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكنها ممارسة اختصاصها القضائي إلا عندما تكون الدولة غير راغبة أو غير قادرة على استكمال التحقيق ومحاكمة الجريمة بنفسها. وأفاد مكتب خان بأنه لم يتلق "أي معلومات تثبت اتخاذ إجراءات حقيقية على المستوى المحلي [في إسرائيل] للتصدي للجرائم المزعومة أو الأفراد قيد التحقيق". إذا بدأت إسرائيل تحقيقاً نشطاً وحقيقياً في نفس الحالات، يمكنها الطعن في مقبولية القضية أمام المحكمة. وسيسود هذا الطعن حتى لو تمت تبرئة المتهمين في نهاية المطاف، طالما أن الإجراءات حقيقية.

ومن المؤكد أن هناك المزيد من طلبات إصدار أوامر الاعتقال القادمة. ويمكن تجنب هذه الطلبات أيضاً من خلال إجراء تحقيق حقيقي تجريه إسرائيل. في الواقع، كان بإمكان إسرائيل أن تنجح في المماطلة وربما حتى منع الطلب الحالي من خلال فتح تحقيق وطلب تأجيل تحقيق المحكمة كليًا أو جزئيًا في ضوء إجراءاتها المحلية، وهي خطوة رفضت اتخاذها. ولكن لم يفت الأوان بعد لتغيير المسار.

هناك أعضاء في الكونغرس يسعون إلى استئناف الحرب الشاملة على المحكمة الدولية التي شنتها إدارة ترامب. يقترح مشروع قانون في مجلس النواب الأمريكي - والذي يُعرف باسم قانون الإجراءات المضادة غير الشرعية للمحكمة - تجريم وإلغاء تأشيرات أي موظف أو مساعد في المحكمة الجنائية الدولية يشارك في التحقيق في الحروب في غزة. ورغم أن هذا المشروع قد لا يحظى بالأصوات الكافية ليصبح قانونًا، فقد أشارت إدارة بايدن إلى استعدادها للتعاون مع الجمهوريين للرد على المحكمة. هذا سيكون خطأ فادحًا.

حتى في حالة إصدار المحكمة مذكرات اعتقال، فإن فرص محاكمة جنائية لنتنياهو أو غالانت تظل ضعيفة. لن يكون من المرجح أن تقوم إسرائيل بتسليم أي منهما لمحاكمته في أي وقت قريب. يمكن أن يكون التأثير الرئيسي لأوامر الاعتقال هو تقويض شرعيتها وجعل من المستحيل عليهم السفر إلى أي دولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية دون مواجهة خطر الاعتقال.

في الوقت نفسه، ستقوض العقوبات المفروضة على موظفي المحكمة الجنائية الدولية جهود واشنطن لتقديم روسيا إلى العدالة بسبب جرائمها في أوكرانيا. بعد الغزو الروسي، وصف مجلس الشيوخ القرار، الذي رعاه السناتور الجمهوري ليندسي جراهام وشارك في رعايته أعضاء من كلا الحزبين، المحكمة بأنها "محكمة دولية تسعى إلى دعم سيادة القانون، خاصة في المناطق التي لا توجد فيها سيادة القانون". وفي عام 2023، عدل التشريع الحالي للسماح للولايات المتحدة بالمساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية للرعايا الأجانب المتعلقة بالوضع في أوكرانيا، مما أدى إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والولايات المتحدة. وحتى الآن، أدت هذه التحركات إلى إصدار أربعة أوامر اعتقال، بما في ذلك واحدة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين نفسه. ومن المحتمل أن تعرض العقوبات التعاون بشأن المساءلة عن الجرائم في السودان للخطر، خاصة مع اقتراب حدوث إبادة جماعية جديدة، بالإضافة إلى حماية الشهود والجهود الرامية للقبض على الهاربين.

الانتقام من المحكمة الجنائية الدولية سيضعف أيضًا قدرة الولايات المتحدة على الترويج للعدالة الدولية في حالات أخرى في المستقبل. لقد جعلت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة الترويج للعدالة الجنائية العالمية عنصرًا أساسيًا في سياستها الخارجية. تسافر السفيرة الفوق العادة للعدالة الجنائية العالمية بيث فان شاك إلى جميع أنحاء العالم للضغط على الدول للوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية وضمان محاسبة أولئك الذين يرتكبون جرائم دولية. ستتبخر هذه الجهود إذا ما تبين أن الولايات المتحدة تدعم المساءلة الجنائية فقط للخصوم الجيوسياسيين.

إظهار النفاق في الرد على عمل المحكمة الجنائية الدولية قد يزيد من عزلة الولايات المتحدة وتنفيرها على الساحة العالمية، خاصة في ظل جهودها لكسب دعمًا عالميًا للنظام القائم على القواعد. الجهود لكسب النفوذ الخارجي للولايات المتحدة لا تقتصر فقط على إقامة علاقات اقتصادية أو عسكرية فعّالة، بل تتطلب أيضًا إثبات قدرتها على الالتزام بالمبادئ التي تدعي دعمها. إن مهاجمة المحكمة الجنائية الدولية تظهر بوضوح أن الولايات المتحدة تدعم العدالة الدولية فقط عندما تستهدف أعدائها، مما يعكس قصور التزامها بسيادة القانون. هذا النهج يمثل تهديدًا مباشرًا للنظام القانوني العالمي.

يجب على الولايات المتحدة أن تستمر في تقديم أقوى دعم لأمن إسرائيل، ولكن ذلك لا يعني أنه يجب شن هجوم على المحكمة. إذا كانت الولايات المتحدة وإسرائيل يعتقدان حقًا أنه لا يوجد أساس قانوني للاتهامات، فيجب عليهما تحدي مدعي المحكمة الجنائية الدولية. يجب على إسرائيل أن تبدأ تحقيقًا حقيقيًا لنفسها، حيث يجب عليها أن تظهر التزامها بسيادة القانون والعدالة من خلال استعراض الأدلة بعناية وإظهار أن الاتهامات ليست سوى خيال. إذا تم فتح تحقيق حقيقي، فسيضطر المحكمة لاتخاذ إجراءات، حيث لن يكون لديها خيار سوى إيجاد أن القضايا الموجهة ضد نتنياهو وغالانت غير مقبولة، بينما ستستمر القضايا ضد قادة حماس. وبالطبع، من الواضح أن نتنياهو، الذي يواجه بالفعل اتهامات فساد داخلية، من غير المرجح أن يوافق على تحقيق داخلي. وقد ثبت أنه تجاهل ضغوط الولايات المتحدة، وتجاهل مطالب إدارة بايدن بحماية المدنيين في غزة مرارًا وتكرارًا، مع استمراره وغالانت في شن حرب وصفها بايدن بأنها "عشوائية" و"مفرطة". إذا لم تستغل إسرائيل الطريقة الوحيدة المضمونة لإنهاء الإجراءات قبل أن تتقدم أكثر، فإن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تضع نفاذها القانوني مجردًا لحماية الرجال الذين تجاهلوا كل تحذير.

## مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية